الجمهوريه التونسيه
مجلس نواب الشعب
النائب ياسين العياري
عضو لجنة التونسيين بالخارج
عضو لجنة الفلاحة و الأمن الغذائي
و التجارة و الخدمات ذات الصلة

1754 ك ع

إلى السيـــــد رئـــيس مجلس نواب الشعب

مراسلة رقم 342 / 2018

تونس في 16 جويلية 2018

سؤال كتابي إلى وزيرة السياحة على معنى الفصلين 96 من الدستور و145 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب.

الموضـــــوع: تقرير دائرة المحاسبات في خصوص برنامج تأهيل المؤسسات الفندقية

سيدتي الوزيرة، سلاما واحتراما، أما بعد،

أصدرت دائرة المحاسبات منذ 2017 تقريرها حول برنامج تأهيل المؤسسات الفندقية الذي انطلق تفعيله منذ 2005 وقد أفرزت أعمالها الرقابية ملاحظات تعلّقت بمحدودية عدد المؤسسات المنخرطة بالبرنامج وعدم ضبط منهجية دقيقة لدراسة طلبات الانخراط وملفات التأهيل والمصادقة عليها علاوة على تواضع نسبة المنح التي تم صرفها لفائدة المؤسسات الفندقية ونسبة تقدّم إنجاز برامج التأهيل وعدم تحديد آجال قصوى لتنفيذها. كما تبيّن ضعف عدد المؤسسات الفندقية التي تولّت استكمال برامج تأهيلها وصعوبة تقييم أثرها على مردوديتها وتطوّر مؤشّراتها.

سيدتي الوزيرة، بعد سنة من صدور التقرير، هل تم تلافي هذه الإخلالات؟ الرجاء التفضل بالتوضيح.

سيدتي الوزيرة نذكركم، بكل لطف، أنكم مطالبون بالإجابة عن تساؤلاتنا في أجل أقصاه 10 أيام من تاريخ تسلمكم إياها. وذلك طبقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب.

في انتظار ردكم سيدي الوزير، تقبلوا أسمى عبارات التقدير.

النائب

ياسين العياري

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب
ياسين العياري

العنوان: مجلس نواب الشعب باردو 2000 تونس
الجوال: 10830307 152 49 +/ 900 190 23 216 +
موقع الواب: www.yassine-ayari.com
البريد الالكتروني: yassine-ayari@arp.tn
صفحة الفايسبوك: www.facebook.com/yassine.ayari.page.officielle

اجابة عن أسئلة النائب بمجلس نواب الشعب

السيد ياسين العياري

حول متابعة تقرير دائرة المحاسبات في خصوص برنامج التأهيل الفندقي

برنامج تأهيل المؤسسات الفندقية هو مبادرة من الدولة انطلقت منذ سنة 2005 لتحسين جودة الخدمات والترفيع في مردودية الوحدة الفندقية والرفع من قدرتها التنافسية وذلك بهدف تدعيم الوجهة التونسية كأبرز الأقطاب السياحية في ضفاف المتوسط.

وفي إطار تجسيم البرنامج العملي لاستراتيجية تنمية القطاع السياحي تقرّر مزيد تصويب تدخّلات برنامج التأهيل الفندقي نحو بلوغ هدف تحقيق الجودة الشاملة للمنتوج الفندقي والنهوض بواقع القطاع وإعطاءه دفعا جديدا وتبعا لذلك أقرت لجنة القيادة اجراء تعديلات على برنامج التأهيل الحالي في مرحلته الانتقالية نحو مراجعة عميقة تتمثل أساسا في :

- تسهيل الانخراط في برنامج التأهيل من خلال تأجيل اشتراط توفر الوضعية المالية السليمة لحين المصادقة على صرف منحة الاستثمارات بعد إنجاز مخطط التأهيل وإعادة الهيكلة المالية للمؤسسة الفندقية
- السماح للمؤسسة الفندقية بإمكانية تنفيذ أكثر من مخطط تأهيل بصفة متتالية مع وجوب اعادة انجاز دراسة التشخيص ومخطط التأهيل.
- مراجعة شاملة لقواعد العمل والآجال والإجراءات الخاصة ببرنامج التأهيل.
- مراجعة العمليات المخولة للانتفاع بمنح الاستثمار.
- الشروع في اجراءات إيجاد خط تمويل أجنبي لإعادة الهيكلة المالية للمؤسسات الفندقية ذات الأولوية.
- توسعة برنامج التأهيل ليشمل بقية مكونات القطاع السياحي وذلك بالشروع في مرحلة أولى بدراسة جدوى لبرنامج تأهيل وكالات الاسفار.
- دراسة امكانية احداث صندوق استثمار لتمويل مساندة المؤسسات الفندقية التي تعترضها صعوبات فندقية.
- الشروع في اجراءات إيجاد خط تمويل أجنبي لتقديم الدعم المالي لبرنامج التأهيل الفندقي.

تنفيذ التوصيات الواردة ضمن التقرير السنوي لدائرة المحاسبات فيما يخص برنامج تأهيل المؤسسات الفندقية

على إثر المهمة الرقابية المجراة على مختلف أوجه التصرف في برنامج التأهيل الفندقي من طرف دائرة المحاسبات وما تضمنته من ملاحظات وتوصيات لمزيد حوكمة التصرف فيه، بادرة الوزارة بعقد سلسلة من الجلسات مع كل الأطراف المعنية بالبرنامج (وزارة المالية، وزارة التنمية والإستثمار والتعاون الدولي، البنك المركزي التونسي، وزارة الشؤون المحلية والبيئة، وزارة التشغيل والتكوين المهني، ممثلي البنوك والمؤسسات المالية، الجامعة التونسية للنزل، الجامعة التونسية لوكالات الأسفار والسياحة).

وقد أفضت هذه الجلسات إلى الإتفاق على جملة من الإجراءات والتدابير لتجاوز الملاحظات المثارة من قبل دائرة المحاسبات ويمكن حوصلتها بالجدول التالي:

محدودية عدد المؤسسات المنخرطة ببرنامج تأهيل المؤسسات الفندقية	- تسهيل الانخراط في برنامج التأهيل من خلال تأجيل اشتراط توفّر الوضعيّة الماليّة إلى حين المصادقة على صرف منحة الاستثمارات بعد إنجاز مخطّط التأهيل وإعادة الهيكلة الماليّة للمؤسّسة الفندقيّة. - السماح للمؤسّسة الفندقيّة بإمكانيّة تنفيذ أكثر من مخطّط تأهيل بصفة متتالية مع وجوب إعادة إنجاز دراسة التشخيص ومخطّط التأهيل مع تحديد آجال محددة بين كل مخطط تأهيل. - مراجعة العمليّات المخوّلة للانتفاع بمنح الاستثمار. - الشّروع في إجراءات إيجاد خطّ تمويل أجنبي لإعادة الهيكلة الماليّة للمؤسّسات الفندقيّة ذات الأولويّة. - توسعة البرنامج ليشمل بقية مكوّنات القطاع السّياحي وذلك بالشّروع في مرحلة أولى بدراسة جدوى لبرنامج تأهيل وكالات الأسفار. - دراسة إمكانيّة إحداث صندوق لتمويل مساندة المؤسّسات الفندقيّة التي تعترضها صعوبات مالية.
عدم ضبط منهجية دقيقة لدراسة طلبات الانخراط	تم الشروع في مراجعة الإطار الترتيبي المنظم لبرنامج التأهيل الفندقي وذلك من خلال إصدار: - مقرر متعلق بإحداث لجنة فنية لمتابعة وتقييم الاستثمارات المنجزة - مقرر متعلق بإحداث لجنة فنية لدراسة مشاريع التأهيل - مقرر متعلق بضبط قواعد العمل الخاصة بإجراءات برنامج التأهيل الفندقي
تحديد نسب دنيا للاستثمارات اللامادية	لا يمكن تحديد نسبة دنيا للاستثمارات اللامادية بصفة مطلقة نظرا لتفاوت حجم الاستثمارات الجملية بين الوحدات الفندقية وفي المقابل تتم دراسة مشروع كل مؤسسة وتقييم حجم للاستثمارات اللامادية المقترحة وإن لوحظ ضعف أو نقص في تلك الاستثمارات والتي قد تؤثر سلبا على جودة المنتوج يقع توجيه المستثمر ودعوته لإنجاز الاستثمارات اللازمة.
تحديد آجال مختلف مراحل برنامج التأهيل	تم بمقتضى مقرر وزيرة السياحة والصناعات التقليدية ضبط قواعد العمل الخاصة بإجراءات برنامج التأهيل وضبط مختلف الآجال ويتم حاليا تحيين هذه القواعد.
ضعف عدد المؤسسات التي تولت إستكمال برامج تأهيلها	يعود ذلك لعدة أسباب أهمها : - الصعوبات الإقتصادية التي يمر بها القطاع السياحي حاليا والتي تعرقل إنجاز مخططات التأهيل. - عدم شروع بعض المؤسسات الفندقية في إنجاز إستثمارات التأهيل نظرا لعدم توفر التمويل البنكي .

	- عدم قيام بعض المؤسسات الفندقية بطلب الحصول على القسط الثاني من منحة الاستثمار رغم إستكمال برامج تأهيلها. - صعوبة انجاز الاستثمارات اللامادية الذي يتطلب ما بين سنتين إلى ثلاث سنوات خاصة إذا تعلق الأمر بتنفيذ واشهاد نظم لجودة البيئة والسلامة الغذائية وفقا لمواصفات ايزو 9001 و ايزو 14001 و ايزو 22000. وفي هذا الإطار تم: - مراسلة المؤسسات الفندقية التي لم تتول تقديم مطلب في صرف القسط الأول من المنحة. - تسوية عدد من مطالب صرف القسط الثاني من منحة التأهيل - تكثيف الزيارات الميدانية لمعاينة مشاريع مخططات التأهيل ومتابعة تقدم إنجاز استثمارات التأهيل.

وفي إطار الحرص على مراجعة عميقة لمحتوى برنامج تأهيل المؤسسات الفندقية تم موافاة كافة أعضاء لجنة القيادة التي تشرف على البرنامج بالنصوص القانونية المتعلقة بالبرنامج قصد إفادة مصالح وزارة السياحة والصناعات التقليدية بمقترحاتهم لتطوير البرنامج وحسن تصويبه وتجاوز نقائصه بما يتلائم والوضعية الراهنة للوحدات الفندقية وتخصيص جلسة لهذا الغرض.